أثر الأزمة الغذائية العالمية وتداعياتها على أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية

د. هاشمي الطيب جامعة سعيدة
أ. شاربي بوبكر جامعة الجلفة

الملخص:
لم يستفد الوطن العربي من الإمكانات المالية والبشرية والطبيعية اتجاه الأمن الغذائي، حيث ظل يعاني من العجز الغذائي والتبعية الغذائية، نتيجة فشل وهشاشة السياسات الزراعية المطبقة، فأصبحت هذه الدول لا تقاوم الصدمات والأزمات التي تحدث وتتكرّر، مما يؤثر سلبا على اقتصادياتها كارتفاع معدلات الفقر وارتفاع نسبة سوء التغذية إلى غير ذلك من المشاكل، وكان آخر هذه الأزمات الأزمة الغذائية التي حدثت سنة2006-2007 والتي تمثلت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة33,7%.
وعليه نود في هذه الورقة أن نبين أثر الأزمة الغذائية وتداعياتها على مستويات الفقر للمواطن العربي.

مقدمة:

«في أواخر السبعينات قدّم وورثمان وكومنجز في مؤلفهما "توفير الغذاء لهذا العالم – التحدي والإستراتيجية " [1] تشخيص عن المشكلة ثلاثية الأبعاد " الغذاء- الفقر – السكان " بقولهما أن الموقف خطير جدا بحيث أن عدد السكان يتزايد بسرعة فكان 2000 مليون نسمة سنة 1930 وارتفع إلى 3000 مل نسمة سنة 1960 وسيبلغ بعد 25 سنة إلى 6000 مل نسمة في حين أن العديد من الأقطار تعاني من عجز في الغذاء » وهذا وفقا للنظرية المالتوسية التي تتبنى معادلة الندرة و السكان وأصبحت فلسفة تنادي بها المنظمة العالمية للأغذية و الزراعة FAO وغيرها من المنظمات[2]، وفعلا ارتفع عدد السكان سنة 2009 إلى 6,77 مليار نسمة، منهم 5,65 مليار في الدول النامية و1,12 مليار في الدول المتقدمة[3] مقابل الانخفاض في الإنتاج الزراعي و الغذائي، وهو أهم مشكلة تعاني منها البشرية، وهذا ما أطلق عليه الخبراء بحالة انعدام الأمن الغذائي، ويقابله حالة الأمن الغذائي الذي يحظى باهتمام كبير من قبل المختصين وصناع القرار وقادة ورؤساء الدول ومنظمات دولية وإقليمية وذلك منذ فترة زمنية طويلة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وجميع الدول سواء المتقدمة و النامية اهتمت به نظرا لما يترتب عن نقص التغذية من مشاكل خطيرة على حياة الإنسان من الفقر والمجاعة وتفشي الأمراض، وهذا بسبب كون معدل النمو السكاني ظل حتى غاية العقود القليلة يفوق معدل النمو الإنتاج الزراعي أي زيادة الطلب السكاني للغذاء يفوق عرض المردود الزراعي والذي انعكس باستمرار في العجز المتزايد في السلع الغذائية على المستوى العالمي، وقد مرت الدول الرأسمالية المتطورة وخاصة أوربا بهذا العجز وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن هذا العجز أخذ في التضاؤل ليختفي تماما بحلول عقد السبعينات من القرن 20 وذلك بفضل النجاح الباهر الذي حقّقته من خلال السياسات الزراعية التي انتهجتها هذه الدول[4] مما أهّلها للوصول إلى حالة الأمن الغذائي، أما الدول النامية فظلت في دائرة التبعية الغذائية رغم السياسات الزراعية التي طبقتها والتي باءت بالفشل و لم تصل إلى الهدف المرجو وبالتالي تفاقم هذا المشكل واتسعت الفجوة الغذائية وارتفعت قيمة وارداتها للسلع الغذائية وازداد عدد الجياع في العالم وهو في تزايد مستمر مما أدى إلى ظهور منظمات دولية وإقليمية مختصة في المجال كالفاو والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي تمثل دورها في تحسين وضع مستوى التغذية في العالم، وسعت الفاو إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للأغذية في نوفمبر 1996 حيث تعهد رؤساء الدول و الحكومات أكثر من 180 دولة باستئصال واحدة من أسوأ الكوارث والتي تثقل ضمير المجتمع الدولي ألا وهو الجوع وتخفيض أعداد من يعانون من نقص التغذية في العالم و من الفقر إلى النصف (0,5)

بحلول عام 2015 وذلك قياسا بمستوى سنة 1990.ولكن للأسف لم تأت بنتائج مرضية وخاصة في العالم الثالث الذي مازال يعاني من هذا المشكل بالرغم من انخفاض عدد ناقصي التغذية في هذه الدول ب 3 ملايين أي 17% سنة 2006 مقارنة ب 20% في الفترة 90-92 ، ولقد ورد في تقرير التنمية الدولية لعام 2008[5] «أن هناك 3 أفراد من كل 4 أفراد فقراء في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية ومنهم 2,1 مليار يعيشون على أقل من دخل 2$ يوميا و 880 مليون يعيشون على دخل يومي أقل من 1$ وأغلبهم من الدول النامية و تتصدرها القارة الإفريقية وجنوب الصحراء الكبرى ثم تلي بعض دول آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية (سنة 2002)، أما الآن فتشير تقديرات منظمة FAO إلى أن عدد ناقصي التغذية في العالم يصل إلى 1,02 مليار شخص في عام 2009 وهذا معناه وجود عدد من الجياع أكبر من العدد الذي كان موجودا منذ عام 1970[6]. و الوطن العربي من بين هذه الدول التي تعاني من هذا الخطر فقد ظل عدد ناقصي التغذية يتزايد من فترة لأخرى ففي سنة 90-92 بلغ 19,1 مليون ثم ارتفع ما بين سنة 2004-2006 إلى 33,8 مليون نسمة ، وهذا يدل على أن المشكل و الخلل ليس في الإمكانات بمختلف أشكالها، فالوطن العربي يزخر بكل الثروات المالية و البشرية و الطبيعية بل الخلل يوجد في السياسات الزراعية التي انتهجتها، ويعزو كثير من الخبراء إلى أن معضلة الأمن الغذائي في الوطن العربي سببه هو هشاشة هذه السياسات المطبقة وبالتالي فهي لا تقاوم الصدمات والأزمات التي تحدث وتتكرّر مما يؤثر سبلا على اقتصادياتها خاصة ارتفاع معدلات الفقر بسبب انخفاض مستويات الدخل، وآخرها الأزمة الغذائية سنة 2006-2007 التي كانت بسبب ارتفاع سعر النفط والذي أدى إلى تحويل الدول ذات الفائض الغذائي جزءا من أراضيها إلى مزارع لإنتاج الطاقة والوقود كالحبوب و السكر والزيوت مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية فقد ارتفع المؤشر الدولي لأسعارها بنسبة33,7% [7] وهو الارتفاع الأعلى في التاريخ وقد أثر على الغذاء و الاكتفاء الذاتي لهذه الدول (الوطن العربي) فقد ارتفعت الواردات من 51.4 مليار دولار إلى نحو 60.2 مليار دولار خلال 2008، أي بنسبة نمو17 % جراء الزيادة الكبيرة في أسعار السلع الغذائية، وارتفع العجز في الميزان التجاري الزراعي بشكل مطرد منذ مطلع الألفية ليصل إلى حوالي 43.9 مليار دولار في عام2008 ، وقد أدى استمرار التفاوت بين معدلات نمو الإنتاج الزراعي من السلع الزراعية وتزايد الطلب عليها إلى ارتفاع قيمة الفجوة الغذائية لتصل إلى حوالي 29.9 مليار دولار عام 2008 مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 19.9 %بالمقارنة مع 2007، إلى غير ذلك من المؤشرات السلبية، وعليه نود في هذه الورقة البحثية أن نبين أثر الأزمة الغذائية وتداعياتها على الفقر وعلى المواطن العربي، وقد قسمنا هذا البحث إلى أربع محاور وهي:

1- مشاكل و أسباب فشل السياسات الزراعية في الوطن العربي

2- أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي قبل الأزمة الغذائية

2- أسباب حدوث الأزمة الغذائية العالمية 2006-2007

3- آثار الأزمة الغذائية على الفقر وبعض المؤشرات التابعة له

4- خاتمة: وتضم نتائج البحث، وبعض المقترحات

أولا: مشاكل و أسباب فشل السياسات الزراعية في الوطن العربي

إن السياسات الزراعية هي مجموعة من الإجراءات و التشريعات و القوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة[8]، وقد انتهجت هذه الدول سياسات زراعية تهدف إلى تحسين مستوى الإنتاج الزراعية و تحقيق الأمن الغذائي وبالتالي التخلص من التبعية الغذائية. وعرفت هذه الدول في فترة الخمسينيات و السبعينيات نماذج عدة من الإصلاحات يمكن تقسيمها إلى فئتين وهما:

الفئة الأولى وهي فئة الإصلاحات ذات الطابع الثوري الاشتراكي التي كان هدفها إعادة توزيع المداخيل بين المالكين الكبار و الفلاحين، وسيطرة الدولة على تسير الملكية الزراعية مقابل تعويض للمالك لتوزعه ملكيات صغيرة على الفلاحين الذين ليس لهم أرضا على أن يسدد الفلاح ثمن الأرض التي حصل عليها بأقساط لعدة سنوات، كما تميزت هذه الإصلاحات بنظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحون ويؤول إلى إدخال المكننة والأساليب العلمية والفنية و الحديثة على الزراعة، والدول التي انتهجت هذه الإصلاحات هي مصر و الجزائر و العراق سوريا، أما الفئة الثانية فقد انتهجت إصلاحات في إطار نظم اقتصادية ليبيرالية أو نصف ليبيرالية على شكل سياسات زراعية توجيهية كان هدفها تمليك الأرض دون اللجوء إلى نزع الملكية وتقليص المساحة المملوكة للأفراد وذلك باستصلاح الأراضي غير المملوكة وتوزيعها على شكل حصص، وأهم ما ميز هذه الإصلاحات هو وجود حوافز ضريبية ونقدية للمستثمرين أصحاب المشاريع كالقروض الميسرة أو تخفيض الضرائب و الدول التي انتهجت هذه الإصلاحات هي المملكة العربية السعودية وتونس والأردن و المغرب[9]. إلا أن هذه الإصلاحات باءت بالفشل و لم تحقق الأهداف المرجوة، وظلت الفجوة الغذائية تتسع وفاتورة واردات السلع الغذائية ترتفع من سنة لأخرى، وظلت تواجه جملة من الأسباب الخاصة بها وأهمها :

- ✓ عدم فعاليّة قطاع الزراعة الذي يعاني من مشاكل كبيرة على صعيد التمويل والولوج إلى السوق، إلى جانب الممارسات غير الفعالة التي يلجأ إليها المزارعون وضعف نظامي التدريب والتعليم، وقد برزت هذه المشاكل كنتيجة للسياسات الزراعيّة غير المدروسة التي قدّمت مُحفّزات غير مناسبة للمزارعين غير الكفوئين[10].
- ✓ تراجع الإنتاج في قطاع الزراعة نتيجةً لحركات النزوح الواسعة إلى المدن وإهمال التنمية الزراعيّة والريفيّة.
- ✓ وجود بيئة غير ملائمة للزراعة نظراً لشحّ المياه وضيق الأراضي الصالحة للزراعة .وتفيد مصادر في البنك الدولي بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضمّ أقل من 1% من المصادر العالميّة للمياه النقيّة المتجددة علماً أنها تعدّ نسبة 5% من العدد الإجمالي للسكان في العالم .وتقع خمسة عشر من العشرين بلداً حيث معدّل المياه النقيّة المتجددة المتاحة للفرد هو ما دون الألف متر مكعّب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- ✓ عدم فعاليّة قطاع الطاقة حيث تشكّل نسبة استهلاك الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي إحدى أعلى النسب في العالم، حتى بالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .وتجدر الإشارة إلى أن هذا لإدمان على الطاقة الرخيصة يعيق القدرة التنافسيّة لقطاع الزراعة في الدول غير المُصدّرة للنفط.
- ✓ وجود تركزات واحتكارات في العديد من القطاعات حيث يوجد عدد محدود من المصنعين أو التجار يتحكمون في الأسواق ويحددون هوامش الأرباح.

1- مشكلة المياه والري: تعتبر المياه وندرتها من أهم المشاكل الرئيسية التي تعاني منها الدول العربية، فالزراعة العربية تعتمد على الأمطار مما يضعف إنتاجيتها حيث أن الإنتاج المطري منخفض على الإنتاج الإروائي وقد أدى عدم كفاية مصادر المياه وسوء توزيعها واستعمالها المفرط إلى هدر للمياه بالتبخر و التسرب، وتشير الدراسات أن حجم الموارد المائية المتاحة يقارب 340 مليار م^3 كما أن معظم الأراضي العربية تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة إذ يقل معدل سقوطها عن 300ملم/السنة وهذا بعد مشكله من حيث كونها كمورد أساسي للزراعة وتعتبر حتى الآن أكبر مستهلك للمياه، فهي تستهلك حوالي 70% من إجمالي كميات مياه الضخ (بينما تستهلك الصناعة 20% وتبقى 10% للاستهلاك المنزلي)[11]، وفي حين تعتبر الاحتياجات البشرية اليومية لمياه الشرب محدودة جداً (حوالي 4 لترات للشخص)، فإن المياه اللازمة لإنتاج غذاء الشخص الواحد يومياً أكثر من ذلك بكثير، إذ تتراوح بين 2000 إلى 5000 لتر. وتشير بعض

الدراسات أن نصيب الفرد العربي في مطلع التسعينات من القرن الماضي من موارده المائية الداخلية الطبيعية و المتجددة قرابة 1473م^3 ويعادل 19,1 % من نصيب الفرد العالمي 685م^3، وانخفض هذا النصيب عام 2000 وسينخفض عام 2025 إلى مستويات متدنية جدا أقل نصيب فرد في العالم[12]. كما تشير دراسات أخرى أن عدد الأشخاص الذين قد يعانون المزيد من ضغط نقص الموارد المائية في شمال أفريقيا بين 155 إلى 600 مليون[13] شخص وذلك مع ارتفاع الحرارة 3 درجات مئوية، وكذلك تشير بعض الدراسات إلى أن 4,8 % من كمية الأمطار تفقد نتيجة التبخر ويتوقع في عام 2035 يكون عجز مائي يقدر بـ 176مليار م^3، كذلك مشكلتي التلوث وفي دراسة أجراها مخابر بيانية بأن الأمطار الحمضية وتلوث الهواء يقللا من إنتاج القمح والأرز بنسبة 30% [14] ، إضافة إلى مشكل الملوحة.

2-مشكل الإنتاج والتسويق:تتمل أبرز ملامح السياسات التسويقية الزراعية في الدول العربية بما يلي[15]:

1- تتصف كثير من الأجهزة التسويقية بعدم قدرتها على تنظيم الأسواق بما يتوافق مع مصالح المتعاملين فيها.

2- لا توجد صلة وثيقة بين قطاعات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك، حيث لا تستطيع الأجهزة التسويقية نقل رغبات المستهلكين إلى القطاع الإنتاجي.

3- لا تقوم الأجهزة التسويقية بأداء الخدمات التسويقية بدرجة عالية من الكفاءة مما يؤدي إلى رفع تكلفتها وبالتالي ارتفاع أسعار الغذاء. أما الإنتاج الزراعي فهو غير كاف لسد حاجيات الاستهلاك المحلي ومعدلات الإنتاجية الزراعية منخفضة، كما أن مشكلة التسويق فهو يعاني من عيوب كبيرة كمستوى تدني المنتجات المعروفة في الأسواق ونقص الخدمات التسويقية ونقص البحوث التسويقية ودراسات الأسواق والعجز في الكفاءات في مجال التسويق.

3- مشكل الإرشاد والبحث الزراعي: تعتبر هذه السياسة حلقة ربط بين الأجهزة والمراكز البحثية و المنتجين المزارعين وقد عملت الدول العربية على تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الزراعي ووضع برامج التدريب والإرشاد الزراعي، ولكنها لم تحقق هذه السياسة الأهداف المرجوة التي تهدف إلى تعليم وتوعية الفلاح وهذا بسبب عدم استقرار السياسات الزراعية مما يؤثر سلبا على عدم استقرار الإرشاد الزراعي، كذلك الاختلاف و التفاوت بين الإرشاد و التطبيق والتنفيذ، وكذلك المشكل المالي، فالدول العربية لا تنفق إلا نسبة ضئيلة موجهة للبحث والإرشاد الزراعي. وعليه ظلت الدول العربية تتخبط في دائرة التبعية الغذائية.

ثانيا: أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي قبل الأزمة:

يعتبر تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم 2008 أن النمو الزراعي حاسم الأهمية بالنسبة للأمن الغذائي للأسر، بصورة خاصة لأنه يؤدي إلى زيادة دخل الفقراء ويعتبر مصدرا من مصادر دخل المعيشة بنسبة حوالي 86% من سكان الريف[16]، مما يمكنهم من تحسين مستوى معيشتهم، ولهذا فالدول العربية لا تزال تعاني من مشكلة الأمن الغذائي، حيث أبرز أول تقرير للتنمية الإنسانية العربية سنة 2000 أن مشكلة الأمن الغذائي العربي تتربع على قمة المشاكل في الوطن العربي، والأرقام توضح أنه بعيد عن تحقيق أهداف الأمن الغذائي والجداول التالية تبين بعض المؤشرات التي تدل على ذلك:

مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي ونصيب الفرد من الناتج الزراعي:

لا يزال الناتج الزراعي في الدول العربية ضعيفا مقارنة بدول العالم، فبالرغم من الارتفاع الطفيف في قيمته إلا أنه غير كاف للتخفيف من حدة الأزمة الغذائية، فقد انخفضت نسبة مساهمته في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، بحيث بلغ قيمته سنة 2005 بـ71,9 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقابل 67,6 مليار دولار سنة 2004 مقابل

62,7 مليار دولار سنة 2003، أي نسبة مساهمته من 8,3% إلى 7,7% إلى 6,8%، وذلك للارتفاع في الطلب الاستهلاكي والنمو الهائل في عدد السكان فقد ارتفع سكان العالم العربي من 304 مليون سنة 2003 إلى 317 مليون سنة 2005، أدى هذا إلى أزمة غذائية مستمرة وخانقة طوال السنتين مما جعلها تلجأ إلى الاستيراد من الخارج قصد تغطية الطلب الغذائي للسكان، وهذا ما جعل بالقطاع الزراعي يحتل مكانة ثانوية في توفير الاحتياجات الغذائية بعد المصادر الخارجية وبالتالي تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تراجع نصيب الفرد منه، والجدول التالي يبين مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم01:مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من1995-2005

البيان	1995	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الإجمالي(10^6\$)	477477	674817	751037	870041	1057717
الناتج الزراعي(10^6\$)	45150	57901	62702	67062	71950
النسبة(%)	%9,5	%8,6	%8,3	%7,7	%6,8

المصدر: التقرير السنوي للتنمية الزراعية للوطن العربي2007، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

2- نصيب الفرد من الناتج الزراعي: يعتبر دخل الفرد من العناصر الرئيسية المحددة لمستوى معيشة ومتوسط نصيب الفرد من الغذاء، وتشير البيانات إلى أن المتوسط السنوي لدخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي في المنطقة العربية قدر بنحو 2451 دولار سنة 2001 وبنحو 2696 سنة 2002، وهو يقل عن نصيب متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي على مستوى العالم الذي بلغ سنة 2001 بـــ 5077 دولار ويمثل 9,4% فقط من متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة المرتفعة الدخل، وقيمة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الزراعي سنة 2003 بنحو 210,8 دولار ثم ارتفع إلى 227,7 دولار سنة 2005، ويرجع هذا الارتفاع إلى متوسط دخل الفرد الخليجي والتي تتميز بارتفاع مداخلها بفضل عائدات البترول وقلة سكانها كالكويت وقطر الذي بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2003 على الترتيب 23ألف دولار و90 ألف دولار، وكذلك السعودية والإمارات فقد ارتفع من 673 دولار سنة 2003 و 431 إلى 721 دولار و 438 دولار سنة 2005 على الترتيب، وهو ما يزيد عن متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي العالمي[17]، و عليه فلا يزال نصيب ا لفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية ضعيفا مقارنة بنصيب الفرد في العالم، إضافة إلى الانخفاض المستمر في الاستثمارات القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات فقد انخفضت من 24,4% سنة 2003 إلى 3,51% سنة 2004 إلى 1,94% سنة 2005 [18].

3- وضعية الميزان التجاري الفلاحي العربي: يعتبر الميزان التجاري عموما احد أهم المؤشرات الاقتصادية لأنه يمثل الحصيلة النهائية للعملية الاقتصادية فهو يوضح مكان القوة والضعف في الأداء الاقتصادي العام وأما الميزان التجاري الفلاحي فهو من الأهمية بمكان لارتباطه بالقضية الحيوية وهي الأمن الغذائي إذ يبين مدى اعتماد الاقتصاد على الذات في إنتاج الغذاء أو اعتماده على الخارج. و يعاني الميزان التجاري الفلاحي في الوطن العربي من العجز الدائم والمستمر رغم الإصلاحات التي تظهر من حين لأخر في معظم الدول العربية، هذا العجز بشكل تدريجي منذ مطلع الألفية نظرا لأن نسبة الصادرات الزراعية لم تتعد 30 % من الواردات إلا في عام 2004، وتعتبر الدول العربية من الدول الرئيسية المستوردة للغذاء في العالم، ولها حصة هامة في أسواق الحبوب الدولية، إذا تمثل واردات من القمح ومشتقاته حوالي 23% من إجمالي واردات العالم، وأكثر من 18,5% [19]من التجارة الدولية في الحبوب الخشنة. وازدادت الواردات الزراعية خلا الفترة 1995-

2002 بنسبة 2,8% أي من 24 إلى 29 مليار وفي المقابل نسبة زيادة الصادرات الزراعية حوالي 3% خلال نفس الفترة، وشهد عام 2004 انخفاضا في كمية الصادرات بالمقارنة مع عام 2003، فانخفض التصدير من لحوم الدواجن 38,8 ألف طن إلى 31,9 ألف طن، والألبان ومشتقاتها من 890 ألف طن إلى 810 ألف طن، والسكر المكرر من 494 ألف طن إلى 393 ألف طن[20].

4- نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي: أدى التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب والدقيق، إذ انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح منها في عام 2003 بالمقارنة مع عام2002 من 49,7% إلى 48,2% ، والشعير من 44,9% إلى 39%، والسكر من 33,9% إلى 32,6%، والألبان من 68,9% إلى 68,4%، وبالمقابل حافظت بعض السلع على مستويات مرتفعة من نسب الاكتفاء مثل الفواكه والخضروات والبيض، إذ تراوحت بين 96,2% و99,7%، كما حققت الأسماك فائضًا بنسبة 7%، وتدل نسب الاكتفاء الذاتي هذه على العجز المستمر في توفير الغذاء وخاصة في السلع الأساسية فإذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب في مجملها في متوسط سنوات 1997-2000حوالي 43,95% تقريبا فهي ارتفعت إلى 56,23 بالمائة في سنة 2004 وتبقى جملة الشحوم والزيوت هي أدنى نسبة اكتفاء حيث وصلت إلى حوالي 31,03% فقط إي اعتماد الاقتصاد العربي الشبه كلي على الخارج لتوفير الغذاء للمواطنين باستثناء البطاطس والخضر وكذلك البيض والأسماك.

5- مؤشر استخدام المكننة الزراعية: أما استخدام المكنة الزراعية فإنها تعكس الكفاءة التقنية للقطاع الزراعي معبرا عنه بعدد الجرّارات المستخدمة لكل ألف هكتار، وقدرت عدد الجرّارات المستخدمة في الوطن العربي عام 2005 بنحو 516,5 ألف جرّار تعادل 1,85% من عدد الجرّارات المستخدمة على مستوى العالم المقدرة بـــ 27,85 مليون جرار في نفس العام، ويقدر هذا المؤشر على المستوى العربي في سنة 2005 بنحو 7,2 جرّار/ألف هكتار ويعادل 40% فقط من معدل الاستخدام العالمي للجرّارات والمقدر بـــ 18 جرّار/ألف هكتار [21]، كما ارتفع معدل استخدام المكننة عن المستوى العالمي في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين بين 19-30 جرّار/ألف هكتار ويزيد عن المتوسط العربي لكل من ليبيا والأردن وجيبوتي والكويت والجزائر بين11-15 جرّار/ألف هكتار، وينخفض عن المتوسط العربي في كل من تونس والعراق والمغرب واليمن بين 4-7 جرّار/ألف هكتار، وينخفض لأقل من 4 جرّار/ألف هكتار في باقي الدول العربية، أما بالنسبة لاستخدام الحاصدات الزراعية فيبلغ المعدل حوالي 0,8 حاصدة /ألف هكتار بما يعادل 29% من معدل الاستخدام على المستوى العالمي[22] ،

6- العمالة الزراعية في الوطن العربي: حسب التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2007في الوطن العربي أوضحت أن نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة مستمرة في التراجع، حيث قدرت هذه النسبة عام 2005في الوطن العربي بنحو % 30.61 مقارنة بنحو % 31.47 عام 2004 ، كما تراجعت على المستوى العالمي من حوالي % 43.08عام 2004 إلى حوالي % 42.67 عام 2005 . وعلى مستوى الدول العربية أن هذه النسبة تصل إلى نحو % 70 فأكثر في جيبوتي والصومال، بينما تتراوح بين% 60 -% 40 في السودان، موريتانيا والمغرب،وتقدر بنحو% 32.6 في سلطنة عُمان،ونحو % 30.5 في اليمن، و % 30.1 في مصر، بينما تتراجع هذه النسبة لأقل من % 20 في باقي الدول العربية لتصل أدناها وبأقل من % 10 في باقي دول الخليج والأردن وليبيا ولبنان. والجدير بالذكر أن تطور القطاع الزراعي لا يرتبط بارتفاع النسبة لو قارناها بنسبة العمالة الزراعية في الدول المتقدمة كالو.م.أ و ألمانيا وفرنسا التي كانت جد متدنية وهي عل الترتيب 2,3% و 3,6% و 4,2% علما أن الإنتاج الزراعي قد بلغ مستويات عالية جدا ف هذه الدول، فالعامل

الرئيسي في مدى ارتفاع الإنتاجية الزراعية هو التقدم التقني المستعمل في القطاع الزراعي الذي أدى إلى تحرير أعدادا هائلة من العاملين في الزراعة في الوقت الذي تحققت فيه زيادات معتبرة في الإنتاج الزراعي، وهذا عكس ما هو موجود في الوطن العربي الذي يتميز بانخفاض في مستوى إنتاجية العامل مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي وعدم تلبية الحاجات الغذائية للسكان، وهذا مما أدى إلى ارتفاع نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية، وفي المقابل يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009[23] أن مشكلة البطالة تعتبر المصدر الرئيسي لانعدام أمن الإنسان العربي اقتصاديا، فالجزائر 46% والعراق 45% وموريتانيا 44% والصومال 43% والسودان 41% من أكثر الدول ذات معدلات بطالة عالية من الشباب للفترة 2005-2006 منها نسبة مرتفعة للإناث تقدر 31,2% مقابل 25% للذكور لسنة 2005.

7- نسبة السكان المعرضين للجوع وسوء التغذية: لا تزال الدول العربية تعاني من سوء التغذية للسكان، فهي تمثل 10% من سكان الدول العربية (25,5 مليون) حسب إحصائيات منظمة الفاو لعام 2008 (13 دولة عربية لا تشمل العراق والصومال) ويرتكز معظمهم في السودان (8ملايين) وقد تزايد عدد الجياع عربيا بـــ 5,7 مليون بين 90-92 و 02-04 لكنها من خلال الجهود بدأت في التراجع بمعدلات بطيئة نسبيا وخاصة خلال الفترة 90-04 [24]ولكن مقارنة بدول العالم هناك فرق شاسع فنجد أنها تراجعت النسبة من 20% في بداية التسعينات لتصل إلى 16% مع بداية الألفية الثالثة، ولكنها تباينت فيما بينها فاتسمت بالاستقرار أحيانا وبالتراجع البطيء أحيانا أخرى كالجزائر بين 5-4% و السعودية 4% ومصر 3-4%، ونجد أقصى نسبة بالصومال بـــ 71% من السكان المعرضين لسوء التغذية، وكذلك اليمن بـــ 37% للفترة 2000-2004، أما تصل إلى نحو 10% في باقي الدول العربية[25]،

8- نسبة السكان تحت خط الفقر القومي: يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أن 20,37% من سكان العرب يعيشون تحت خط الفقر الدولي لعام 2005* مقارنة ب 32 %سنة 1981، وهذا بالنسبة إلى الأردن وتونس وجيبوتي ومصر والمغرب واليمن التي تمثل سكانها 63% من مجموع سكان الدول العربية التي لا يدور فيها النزاع ، أي 34,6 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر الدولي والجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم 02: مدى الفقر قياسا لخط الفقر الوطني(9بلدان عربية 2000-2006)

الدولة	سنة المسح	نسبة الفقر	السكان بالمليون	عدد الفقراء بالمليون
مصر	2005/2004	40,93	72,80	29,80
سوريا	2004/2003	30,10	18,30	5,50
لبنان	2005/2004	28,60	4,00	1,10
الأردن	2006	11,33	5,50	0,60
المغرب	2000	39,65	28,40	11,30
تونس	2000	23,76	9,56	2,30
بلدان متوسطة الدخل	///	36,52	138,56	50,60
اليمن	2005	59,95	21,10	12,60
جيبوتي	2002	52,60	0,76	0,40
موريتانيا	2000	53,95	2,50	1,30
بلدان منخفضة الدخل	///	53,95	24,36	14,40
الإجمالي	///	39,90	162,92	65,00

المصدر: البنك الدولي 2008، نقلا عن تقرير التنمية الإنسانية العربية2009، ص 114.

ثالثا: أسباب حدوث الأزمة الغذائية العالمية: مع بداية عام 2008 ارتفعت أسعار الغذاء في السوق العالمية ارتفاعا حادا لأسباب عدة منها:

1- اتجاه الدول الكبرى المنتجة لحبوب إلى استخراج مادة الإيثانول منها للحد من اعتمادها المفرط على واردات الطاقة، واتجاه أسعار الأخيرة إلى الارتفاع المذهل الذي تعدّى حاجز 120 دولار.

2- اتجاه الدول الكبرى المسئولة عن النسبة الأكبر من انبعاث الغاز في الجو وهو ما يعرف بالوقود الحيوي.

3- نقص إنتاج الحبوب أربعة مواسم متتالية بسبب عوامل بيئية ومناخية منها انتشار مناخ الصحراء، نقص المخزونات الجوفية ومنسوب الماء الجاري، وارتفاع درجة حرارة الكوكب بما أثر في الإنتاج الغذائي منذ عام 2003 ولا سيما في أوروبا والهند.

4- القيود التي تضعها الدول الكبرى المصدرة للحبوب على صادرات الحبوب مثل كندا وأستراليا والإتحاد الأوروبي وروسيا، وذلك خلال مواسم 2006-2010 بسبب نقص الإنتاج بفعل عوامل المناخ.

5- زيادة أسعار البترول التي أدت إلى ارتفاع أسعار الأسمدة باعتبارها منتج كثيف لاستخدام الطاقة.

6- زيادة سكان العالم بمعدل يصل إلى 74 مليون سنويا[26] و هو ما يضع عبئا إضافيا على إطعام الجياع والفقراء.

7- نقص إنتاج الحبوب خلال عام 2010 الأمر الذي دعا الدول المصدرة إلى زيادة أسعارها الأخيرة.

8- لقد تعدت أسعار القمح والأرز مستويات عالمية تذكّرنا بأزمة الغذاء العالمية في مطلع السبعينات ونجم عن ذلك عدد من تظاهرات الجياع في بوركينافاسو و السينيغال وموريتانيا ويتوقع أن يصبح الطعام خارج حدود القدرة الشرائية للفقراء، وهو ما ينذر بمشاكل خطيرة وخاصة إذا عرفنا أن ما يقارب 845 مليون إنسان يأوون إلى فراشهم ببطون خاوية.

رابعا: آثار الأزمة الغذائية على الأمن الغذائي العربي:

1- تطور إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال 2007-2009 :

تشكل مجموعة الحبوب الغذائية بأنواعها المختلفة أهم مكونات سلة الغذاء بالوطن العربي، وتضم هذه المجموعة القمح، الذرة الشامية، الأرز، الشعير والذرة الرفيعة، ويوضح الجدول أن الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب قد شهد تراجعاً ملحوظاً بين عامي 2007-2008، حيث انخفض الإنتاج من حوالي 49,76 مليون طن عام 2007 إلى نحو 46,68 مليون طن عام 2008 بانخفاض قدر بنحو 6,2%، ويرجع ذلك أساساً إلى موجة الجفاف وعدم انتظام معدلات الأمطار خلال الموسم، والتي أثرت بشدة على الإنتاج الزراعي في العديد من الدول العربية كما هو الحال في سوريا والتي تعتبر إحدى الدول العربية الرئيسة المنتجة لمجموعة الحبوب في المنطقة، إضافة إلى الظروف المناخية غير الملائمة التي تعرضت لها دول المغرب العربي خاصة المغرب والجزائر، وكذلك نتيجة لانخفاض الإمدادات بسبب الجفاف في الاتحاد الروسي ودرجات الحرارة المرتفعة وغزارة هطول الأمطار في الولايات المتحدة الأمريكية كما أنه فيما بين عامي 2007-2008 تراجع إنتاج مجموعة البقوليات من حوالي 1,3 مليون طن إلى حوالي 1,14 مليون طن وبنسبة 11,7%، ثم تحسن الإنتاج ليصل إلى نحو 1,44 مليون طن عام 2009 أي بارتفاع قدر بنحو 25,7% عن العام 2008 ونحو 10,7% عن العام 2007، ويمثل الإنتاج العربي من هذه المجموعة نحو 1,9% من الإنتاج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 61 مليون طن، أما الإنتاج من السكر المكرر فقد شهد تحسناً نسبياً حيث ارتفع من نحو 2,89 مليون طن عام 2007 إلى نحو 2,90 مليون طن عام 2008 ثم واصل ارتفاعه إلى نحو 2,99 مليون طن عام 2009 بارتفاع نسبي بلغ نحو 3% عن العام 2008، ويمثل الإنتاج العربي

من السكر المكرر نحو 2,2% من الإنتاج العالمي والمقدر بنحو 132 طن عام 2008. أما بالنسبة إلى محصول البطاطا فقد شهد الإنتاج العربي تحسناً ملحوظاً بين عامي 2007-2008 بنحو 18% من حوالي 9,37 مليون طن إلى حوالي 11,07 مليون طن، وشهد العام 2009 تواصل ارتفاع إنتاج البطاطا بنسبة 3,5% ليحقق نحو 11,45 مليون طن تمثل نحو 6,0% من الإنتاج العالمي من هذه المجموعة المقدر في نفس العام بنحو510 مليون طن، وأرتفع أيضاً الإنتاج العربي من مجموعة محاصيل الفاكهة بين عامي 2007-2008 بنحو 5,5% من حوالي 28,3 مليون طن إلى حوالي 29,9 مليون طن، وتواصل ارتفاع إنتاج محاصيل الفاكهة عام 2009 ليحقق نحو 31,3 مليون طن بارتفاع نسبي قدر بنحو 4,9% ويمثل الإنتاج العربي من محاصيل الفاكهة نحو 5,2% من الإنتاج العالمي من هذه المجموعة المقدر بنحو 572 مليون طن، أما الإنتاج العربي من جملة الزيوت النباتية فقد شهد ارتفاعاً نسبياً بين عامي 2007-2008 حيث ارتفع الإنتاج من نحو 1,60 مليون طن عام 2007 إلى نحو 1,79 مليون طن عام 2008 م بنسبة ارتفاع بلغت نحو 10,1% ثم تراجع الإنتاج في العام 2009 م إلى نحو 1,65 مليون طن بانخفاض نسبي بلغ نحو 7,6 %، كما أن إنتاج مجموعة اللحوم قد شهد تحسناً نسبياً خلال الفترة 2007-2009، حيث ارتفع الإنتاج من 7,26 مليون طن إلى نحو 7,43 مليون طن عام 2008 بنسبة إلى ارتفاع اللحوم الحمراء و لحوم الدواجن، كما أن استمرار الإنتاج العربي من مجموعة الألبان ومنتجاتها في الارتفاع، حيث إن هذه الصناعة مازالت تشهد تطوراً مستمراً في المنطقة العربية، وقد ارتفع حجم المنتج منها من نحو 24,6 مليون طن عام 2007 إلى حوالي 25,19 مليون طن عام 2008 بنسبة زيادة قدرها حوالي 2,4%، ثم إلى نحو 25,21 مليون طن عام 2009، ويمثل الإنتاج العربي من الألبان ومنتجاتها حوالي 3,6% من الإنتاج العالمي والمقدر عام 2008 بنحو694 مليون طن، وبلغ الإنتاج العربي من مجموعة الأسماك عام 2008 حوالي 3,88 مليون طن بزيادة نحو 8,5% عن العام 2007 ، وقدر الإنتاج بنحو 3,93 مليون طن في العام 2009 وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 1,3% يعادل الإنتاج العربي من الأسماك نحو 2,35% فقط من حجم الناتج العالمي المقدر عام 2008 بنحو 165 مليون، ويوضح الجدول رقم تطور الإنتاج العربي من هذه المجموعات السلعية خلال الفترة 2007-2009.

الجدول رقم 03: إنتاج مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال 2007-2009

المجموعة السلعية	2007	2008	2009	التغير بين08/07(%)	التغير بين08-09
مجموعة الحبوب	49759,67	46679,71	54976,03	6,2-	17,8
القمح	22860,03	20472,67	25885,23	10,6-	26,7
البقوليات	1296,17	1144,81	1438,71	11,7-	25,7
البطاطا	9366,90	11068,24	11453,72	18,2	3,5
الخضر	48006,77	51674,12	53151,83	7,6	2,9
الفواكه	28302,55	29873,10	31341,20	5,5	4,9
السكر المكرر	2894,17	2906,83	2995,2	0,4	3,5
الزيوت النباتية	1621,5	1786,37	1650,86	10,1	7,6-
الألبان ومشتقاتها	24597,29	25186,63	25205,65	2,4	0,1
جملة اللحوم	7264,30	7426,01	7624,14	2,2	2,7
الأسماك	3580,73	3883,92	3933,03	8,5	1,3

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29،2009، ص9-12.

2- أ- تطور نسب الاكتفاء الذاتي والفجوة لأهم السلع الغذائية في الوطن العربي[27]:

على الرغم مما يحققه الوطن العربي من درجات عالية من الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية، وعلى الرغم مما يحققه البعض منها من فوائض تصديرية، إلا أن إنتاج الوطن العربي من الحبوب والبذور الزيتية والسكر يقل كثيراً عن حجم الاحتياجات الاستهلاكية، ولذلك تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها على المستوى العام بالوطن العربي. وتتفاوت درجات تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما بين السلع الرئيسية في الوطن ويمكن تقسيم مجموعات السلع الغذائية الرئيسية إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى الاكتفاء الذاتي لكل منها، فهناك مجموعة قد حققت نسب اكتفاء ذاتي مرتفعة لكل من الأسماك بنحو105,9%، ومجموعة الخضروات نحو 101,2% منها البطاطا بنحو 100,9%، حيث حققت فائضاً تصديريا في كميتها، على الرغم من تحقيقها عجزاً في القيمة وذلك للارتفاع النسبي لأسعار واردات الوطن العربي منها مقارنة بأسعار صادراته منها، و الفاكهة نحو 97,5%، في حين حققت نسب اكتفاء ذاتي مقبولة لكل من اللحوم بنحو 86,2% للحوم الحمراء و74,5% للدواجن، والألبان ومشتقاتها بنحو 68,5%، والبقوليات بنحو 62,2% عام 2009، وأخيرا حقق نسب اكتفاء ذاتي متدنية لكل من القمح و الدقيق بنحو 49,36% ومجموعة الحبوب والسكر المكرر نحو 27,6% والزيوت النباتية بنحو 32,1%. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 01: معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعات سلع الغذاء الرئيسة في الوطن العربي عام 2009

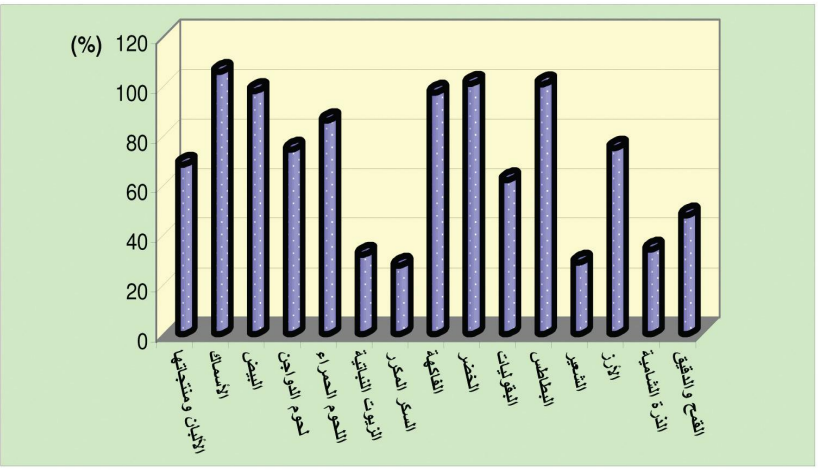

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نفس المصدر السابق، ص 43.

ب – قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسة: تعتبر مشكلة الغذاء من أهم المشاكل الرئيسة التي تواجه البنيان الاقتصادي الزراعي العربي، وهي ناتجة عن عدم التوازن بين المعروض من بعض السلع الغذائية الرئيسة والطلب عليه، وقد أدى ذلك إلى وجود فجوة غذائية خاصة في مجموعات السلع الغذائية الرئيسة خلال الفترة 2007-2009، وقد تأثرت قيمة الفجوة التجارية من مجموعات سلع الغذاء الرئيسة خلال الفترة 2007-2009 بالارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الذي شهدته الأسواق العالمية وبخاصة في عام 2008، حيث ارتفعت قيمة هذه الفجوة من حوالي 24,91 مليار دولار عام 2007 إلى حوالي 29,86 مليار دولار عام 2008 بزيادة نسبية قدرت بنحو 19,9%، ثم تراجعت قليلاً إلى نحو 27,54 مليار دولار عام 2009 بانخفاض نسبي قدر بنحو7,8% عما كانت عليه عام 2008. وقد ساهمت أن مجموعة الحبوب ساهمت وحدها عام 2009 بحوالي 53% من قيمة الفجوة الكلية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسة ذات العجز التجاري . وتشكل قيمة العجز التجاري للقمح ودقيقه نحو 53,3% من قيمة العجز التجاري الكلي لمجموعة محاصيل الحبوب، ونحو

28,4% من قيمة الفجوة الكلية للسلع الغذائية الرئيسة. ويلي القمح من حيث قيمة الفجوة التجارية في هذه المجموعة، ويأتي كل من السكر المكرر والزيوت النباتية، حيث تساهم بنحو 9,5% و8,3% من القيمة الكلية لفجوة مجموعات سلع العجز التجاري على الترتيب، وتتراجع هذه المساهمة لأقل من 2% لمجموعات الفاكهة والبقوليات و البطاطا حيث تساهم في قيمة الفجوة الكلية لسلع العجز الغذائي بنحو 1,3% للبقوليات ونحو 1,4 %للفاكهة ونحو 0,6% للبطاطا، وتعتبر مجموعتا الخضر والأسماك - المجموعتان الوحيدتان - من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة التي تحقق فائضاً تجارياً تصديرياً يقدر بنحو 3,3 مليون دولار في عام 2009، وتقدر مساهمتها في القيمة الكلية لهذا الفائض عام 2009 بنحو58,86% لمجموعة الأسماك، ونحو43,14% لمجموعة الخضر

وتحقق المجموعات الغذائية من المنتجات الحيوانية عجزاً تجارياً مستمراً، حيث تساهم قيمة الفجوة التجارية من اللحوم الحمراء بنحو 5,9%، والفجوة التجارية من لحوم الدواجن بنحو 4,8% وذلك من القيمة الكلية للفجوة التجارية من السلع الغذائية الرئيسة التي تحقق عجزاً تجارياً .هذا بالإضافة إلى مجموعة الألبان ومنتجاتها التي تساهم وحدها بنحو 14,9% % من القيمة الكلية للفجوة التجارية للسلع الغذائية، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثانية بعد مجموعة الحبوب والدقيق من حيث مساهمتها في قيمة الفجوة الكلية. والشكل رقم 02 والجدول رقم 04 التاليين يبينان ذلك:

الشكل رقم 02: التوزيع النسبي لمساهمة بعض مجموعات السلع الغذائية في القيمة الإجمالية للفجوة التجارية لمجموعات سلع الغذاء الرئيسية في الوطن العربي عام200

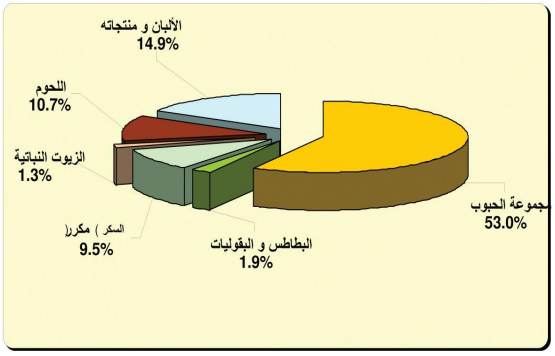

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نفس المصدر السابق، ص 42

الجدول رقم 04: مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في قيمة الفجوة الغذائية وفي نسب العجز خلال 2007-2009

المجموعات السلعية	قيمة العجز /مليون دولار		المساهمة في قيمة العجز %	
سلع العجز	2007	2009	2007	2009
مجموعة الحبوب	14505.7	16348.0	52.9	53.0
منها القمح و الدقيق	7394.3	8757.3	27.0	28.4
البقوليات	369.1	412.8	1.3	1.3
البطاطا	254.8	171.7	0.9	0.6
الفواكه	438.1	417.8	1.6	1.4
السكر المكرر	2720.7	2932.0	9.9	9.5
الزيوت النباتية	1862.4	2549.7	6.8	8.3
الألبان ومشتقاتها	4200.3	4580.9	15.3	14.9

جملة اللحوم	2979,2	3282,8	10,9	10,7
سلع الفائض : الخضر	1047.6	1414.2	0,0	43,1
الأسماك	1477.8	1864.1	0,1 -	56,9

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نفس المصدر السابق، ص 41.

3- وضعية الميزان التجاري للسلع الغذائية: تأثرت التجارة الخارجية العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة بمجمل هذه الأوضاع، حيث ارتفعت قيمتها (الصادرات و الواردات) من نحو 44,28 مليار دولار عام 2007 إلى نحو 50,41 مليار دولار عام 2008 بزيادة تقدر بنحو 13,9%، ثم ارتفعت إلى نحو 50,55 مليار دولار عام 2009 بنسبة ارتفاع قدرت بنحو أقل من1% ويوضح الجدول رقم 05 ارتفاع قيمة الصادرات العربية من نحو 9,68 مليار دولار عام 2007 إلى 10,27 مليار دولار عام 2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 6,1% ثم إلى 11,5 مليار دولار عام 2009 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 12%، أما في جانب الواردات فقد ارتفعت القيمة من نحو 34,59 مليار دولار عام 2007 إلى نحو 40,14 مليار دولار عام 2008 بنسبة ارتفاع بلغت نحو 15,9%، ثم انخفضت عام 2009 إلى نحو 39,04 مليار دولار بنسبة انخفاض بلغت نحو 2,7%. ونلاحظ أن العجز في الميزان التجاري دائما في استمرارية في العجز مع الارتفاع في الواردات الغذائية نظرا للعجز في الإنتاج الفلاحي مع الطلب المتزايد من السكان

الجدول رقم 05: وضعية الميزان التجاري الزراعي خلال 2007-2009

مجموعة السلع	2007	2008	2009	التغير بين 08/07 (%)	التغير بين 08-09 (%)
الصادرات	9685	10275	11505	6,1	12,0
الواردات	34594	40137	39047	15,9	- 2,7
الميزان التجاري	- 24909	- 29862	- 27542	- 9,8	14,7

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نفس المصدر السابق، ص 14.

4- آثارها على مشكلة البطالة: تعاني أغلب الدول العربية من ارتفاع معدلات البطالة مقارنة بدول العالم، وتشير آخر الإحصائيات لمنظمة العمل الدولية أن متوسط معدل البطالة لسنة 2008 في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) بلغ 9,5% مقارنة بـــ 5,9% في العالم وهو المعدل الأعلى ما بين دول العالم باستثناء دول التعاون الخليجي الذي بلغ فيه متوسط المعدل خلال الفترة 1991-2007 إلى 6% بينما وصل إلى 16% في الدول العربية ذات الدخل المتوسط، أما الدول العربية ذات الدخل المنخفض فقد وصل إلى 11,5%[28]، وتشير نفس الإحصائيات أنه وصل معدل بطالة الشباب إلى 22% منها 19% ذكور مقابل 28% إناث، وتتباين الإحصائيات معدلات البطالة بين الرسمية وغير الرسمية كما هو موجود في العديد من الدول العربية [29] ، ومعظمها من فئة الشباب الذي بلغ سنة 2008 22% وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالعالم الفتيات أكثر عرضة للبطالة ، والجدول رقم 06 يبين ذلك، وهذا ما يعكس مدى فشل عملية التنمية وهشاشة السياسات التنموية التي تبنتها هذه الدول في، وخاصة السياسات الزراعية المنتهجة والتي فشلت إلى حد ما في امتصاص البطالة المتفشية في فئة الشباب، وهذا لاعتبار أن القطاع الزراعي العربي يتميز بانخفاض في مستويات الدخول عكس القطاعات الأخرى التي تتميز بارتفاعها. وقد سجل الاقتصاد العربي خلال الفترة 2004-2008 معدل نمو قدره 6,3% ومعدل نمو قوة العمل قدره 3,6% سنويا، واستنادا لهذه المعطيات فإن قوة العمل العربية سترتفع من 105 مليون شخص سنة 2008 إلى 161 مليون عام 2020، أما التشغيل فسوف يرتفع من 94 مليون سنة 2008 إلى

144 مليون أي أن أعداد العاطلين سوف يرتفع من 11 مليون سنة 2008 إلى 19 مليون خلال 12 سنة، ولكن هذا العدد المتوقع وصل خلال أقل من 4 سنوات فحسب إحدى التقارير تشير إلى أنه بلغ عدد العاطلين في الدول العربية إلى 20 مليون أي نسبة البطالة قدرت بـــ 16% [30]، وهذا مما يدل على ضعف القوة الاقتصادية و خاصة ضعف القطاع الزراعي ورؤى التنمية. والجدول التالي يبين معدلات البطالة في بعض الدول العربية،

الجدول رقم 06: معدلات البطالة في بعض الدول العربية، %

البلد	السنة	معدل البطالة
الجزائر	2009	12,4
البحرين	2006	7,6
مصر	2009	9,7
العراق	2008	15,2
الأردن	2009	13,5
ليبيا	2006	30
لبنان	2007	9,2
موريتانيا	2006	36
المغرب	2009	9,9
قطر	2009	0,5
سوريا	2009	8,5

المصدر: منظمة العمل الدولية: قاعدة سوق العمل،البنك الدولي، مؤشرات التنمية، صندوق النقد الدولي، الإحصائيات المالية، منظمة العمل العربي :الكتاب الدوري لإحصائيات العمل في الدول العربية. نقلا من نفس المرجع السابق، ص 3.

5- السكان المعرضين للجوع وسوء التغذية:

في الفترة الممتدة من سنة 2007 إلى 2009 أدت أزمة أسعار المواد الغذائية التي تلتها الأزمة المالية والانكماش الاقتصادي إلى دفع عدد الجياع وناقصي التغذية في العالم إلى مستويات غير مسبوقة، معظمها متمركز في آسيا والمحيط الهادي بنسبة 62% من مجموع عدد الجياع، ثم تليها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 30%، ثم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 9% ثم في المرتبة الرابعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 8% أي 33,8 مليون شخص بعدما كان 19,1 مليون في الفترة 92/90 [31] ويورد تقرير منظمة الفاو العديد من أسباب الجوع في المنطقة العربية، فالأسباب المباشرة مثل نقص نصيب الفرد من الغذاء، فقد انخفض نصيب الفرد من الحبوب والدقيق بشدة واللذان يعتبران الأكثر استهلاكاً في الوطن العربي من 146,46 كلغ سنة 2007 إلى 142,33 كلغ سنة 2008 أي بنسبة 2,8%، وتراجع نصيب الفرد من السكر المكرر من حوالي 30,5 كلغ عام 2007 إلى حوالي29 كلغ أي بنسبة انخفاض بلغت نحو 5%، وتراجع متوسط نصيب الفرد من الألبان ومشتقاته قليلاً بنسبة 2,8% وكذلك اللحوم وخاصة اللحوم البيضاء بنسبة 3,6%. وكذلك انخفاض حصته من الطاقة الغذائية مقارنة بالاحتياجات اليومية، فقد تراوح نصيب الفرد العربي من الإمدادات الطاقة الغذائية أعلاها بـــ 3270 كيلو سعر حراري في اليوم وأدناها بـــ 2010 في اليمن[32]. أما

الأسباب غير المباشرة كالفقر والاحتلال الأجنبي والنزاعات الأهلية كما هو موجود بالعراق وفلسطين و، فالعراق يتمثل في برنامج النفط مقابل الغذاء وفلسطين الاحتلال الصهيوني الذي حاصر قطاع غزة.

6- الفقر و متوسط الإنفاق الاستهلاكي للطبقة الوسطى في الدول العربية:

لا يوجد هناك خط فقر موحد لكل الدول، خلافا لما درجت عليه أدبيات البنك الدولي، فقد استخدمت الأمم المتحدة في صياغتها للهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية خط فقر يساوي دولار للفرد في اليوم للحد الأدنى و دولارين للحد الأعلى في سنة 1985، وفي أحدث الدراسات الصادرة عن البنك الدولي تم تقدير علاقة بين خطوط الفقر الوطنية ومتوسط الإنفاق لعينة 74 دولة توفرت لها المعلومات وباستخدام هذه النتائج تم حساب خط الفقر التقليدي لعينة من الدول العربية حسب ما يوضحه الجدول التالي[33]:

الجدول رقم 07: خطوط الفقر التقليدية ، الوحدة: دولار في الشهر للفرد

البيان	الأردن	تونس	مصر	المغرب	اليمن
سنوات التسعينات	69	69	56	61	48
أحدث السنوات (2000)	88	78	56	72	46

المصدر: علي عبد القادر علي ، نفس المرجع ، ص 8.

وقد تم الحصول على تقديرات لحجم الطبقة الوسطى في الدول العربية لفترتين زمنيتين، فترة التسعينات من القرن الماضي وفترة العقد الأول من القرن الحالي، وتم استخدام برنامج بوفكال(والذي يعني برنامج حسابات الفقر*)، ويوضح الجدول التالي رقم 08 نسبة حجم الطبقة الوسطى من السكان لفترة التسعينات

الجدول رقم 08: نسبة حجم الطبقة الوسطى من السكان لفترة التسعينات

البيان	الأردن1997	تونس1995	مصر 2000	المغرب 1999	اليمن 1998
نسبة السكان تحت خط الفقر التقليدي	17,08	25,46	14,05	24,56	23,03
% السكان تحت خط الفقر الأقصى	96,14	94,34	98,66	96,61	99,39
الحجم النسبي للطبقة الوسطى%	79,06	68,88	84,61	27,05	76,36
الوزن السكاني لعام 1995 %	3,9	8,1	50,4	23,7	13,9

المصدر: علي عبد القادر علي، نفس المرجع السابق، ص 8.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الطبقة الوسطى تشكل أغلبية السكان في الدول العينة أكثر من نصف السكان مع التفاوت في حجم الطبقة ما بين دول العينة، حيث سجل أدنى حجم للطبقة الوسطى لتونس في 1995 بلغ حوالي 69% من السكان، بينما سجل أعلى حجم لمصر عام 2000 حوالي 85% من السكان، أما الجدول التالي رقم 09 يوضح نسبة حجم الطبقة الوسطى من السكان لفترة العقد الأول من القرن الحالي

الجدول رقم 09: نسبة حجم الطبقة الوسطى من السكان لفترة العقد الأول من القرن الحالي

البيان	الأردن2006	تونس 2000	مصر 2005	المغرب 2007	اليمن 2005
نسبة السكان تحت خط الفقر التقليدي	14,81	22,14	13,44	21,59	28,05
%السكان تحت خط الفقر الأقصى	91,34	92,34	98,66	95,13	99,09
الحجم النسبي للطبقة الوسطى %	76,53	70,20	85,22	73,54	71,04
الوزن السكاني لعام 1995 %	4,0	7,2	50,50	27,5	51,8

المصدر: علي عبد القادر علي، نفس المرجع السابق، ص 9.

نلاحظ أنه مازالت الطبقة الوسطى في كل دول العينة تشكل أكثر من النصف من السكان في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، فقد تفاوت حجم الطبقة في ما بين الدول حيث سجل أدنى حجم للطبقة الوسطى لتونس في عام 2000 و بلغ حوالي 70% من السكان(ارتفاع طفيف عما كان عليه في سنة 1995)، بينما سجل أعلى نسبة في مصر عام 2005 بنسبة 85% من السكان وهو ما يكاد يساوي نفس الحجم الذي سجل في عام 2000. وعليه يمكن القول أن ظاهرة الفقر تبقى دائما تهدد اقتصاديات الدول العربية وهذا بسبب ضعف الأداء الاقتصادي.

الخاتمة

وأخيرا بعد هذا العرض والتحليل يمكن القول بأن مشكلة الأمن الغذائي في البلدان العربية لا تزال قائمة سواء في ظل حدوث الأزمات أو لم تحدث، فرغم من امتلاك الوطن العربي على كل الإمكانات وتوفر الطاقات سواء الطبيعية و البشرية و المالية فهي غير مستغلة و تعاني من سوء إدارتها، إضافة إلى السياسات الزراعية والجهود المبذولة، لكنها سياسات بدون أهداف فهي هشة لا تقاوم الأزمات والنكبات، وعليه يمكن أن ندرج مجموعة من العوامل والأسباب التي لها أثر على بقاء العجز في الأمن الغذائي وازدياد عدد الجياع والمعرضين لسوء التغذية واستفحال الفقر في معظم المناطق العربية وخاصة الأرياف وهي كالتالي:

1- الضعف الاقتصادي إقليميا ووجود اختلال هيكلي للاقتصاديات العربية على شكل الاعتماد على استيراد الخدمات، والانكماش في القطاع الصناعي وارتفاع الأهمية النسبية للقطاعات الاستخراجية وانخفاض أهمية القطاع الزراعي.

2- الاعتماد على المورد النفطي وتأثيراته على الدول غير النفطية من خلال التحويلات والعمالة والاستثمارات والسياحة، وارتباط الناتج المحلي العربي بتقلبات الصادرات النفطية وعوائدها (الصدمات الخارجية)، وتقلبات معدلات النمو الحقيقي لدخل الفرد العربي.

3- وجود فجوات في السياسات المعتمدة في الدول العربية المتسببة في ضعف الأمن الاقتصادي، وهذا بسبب:

أ- الضعف الهيكلي للاقتصاديات العربية بسبب الاعتماد على موارد النفط المتقلبة.

ب- أثر هذا الضعف على سوق العمل المعتمد في ظل العولمة على رأس المال البشري وليس على رأس المال العيني مما أدى إلى تفاقم البطالة.

ج- تفاقم ظاهرة الفقر في الدول العربية، وتمركزها في كل من السودان واليمن والعراق وسوريا وموريتانيا والصومال و المغرب.

المراجع:

---

[1]: محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي – عالم المعرفة – الكويت- 1998 – ص 11 .

: د/سيف الدين ماجدي، سياسات واستراتيجيات الأمن الغذائي، مدخل تأصيلي، مجلة الحقيقة- العدد 10-ج1-

[2]نوفمبر2007، أدرار،ص89.

[3]: د/بلقاسم العباس: تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول و الدول النامية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية-العدد102، أفريل 2011 – المعهد العربي للتخطيط- الكويت، ص 06.

[4]: مسعود مجيطنة:الأمن الغذائي في الاقتصاد- أي إستراتيجية للتنمية الزراعية؟ واقع الجزائر- المكتبة الوطنية –الحامة 2008 – الجزائر-ص1